

مصر: مهلة محددة لإعلان الأسعار على جميع السلع



عقد رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، اجتماعاً موسعاً، الاثنين، بشأن ضبط أسعار السلع، بحضور الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية المصري، علي المصيلحي، ورئيس جهاز حماية المستهلك في مصر الدكتور أيمن حسام، ونائب مساعد وزير الداخلية المصرية للقطاع الاقتصادي اللواء عصام العزب، ومسؤولي الجهات المعنية بمصر.

وأكد مدبولي أن هذا الاجتماع يأتي بهدف المتابعة المستمرة لموقف الأسواق، وأسعار السلع، في ظل ما لوحظ من «وجود تفاوت في الأسعار، وارتفاعات غير مبررة في بعض الأحيان - بحسب موقع «اليوم السابع».

وشدد على أنه في ضوء ما تمرُّ به بلدان العالم حالياً من ظروف استثنائية، وأزمة غير مسبوقة، ومنها مصر، فإن الأمر باتَ يتطلب على الصعيد المحلي وجود أسعار مُعلنة لكل السلع على مستوى الجمهورية، مع التعامل بمنتهى الحسم مع أي مكان لا يُعلن أسعاره، لافتاً إلى أن أولوية الحكومة في هذه المرحلة هي ضمان توافر السلع، بالأسعار المناسبة؛ لذا ستقوم بوضع ضوابط معلنة وإجراءات صارمة تجاه من لا يلتزم بتعليمات الدولة في هذا الصدد.

وأوضح رئيس الوزراء المصري أن هناك تكاليف واضحة لكافة الأجهزة الرقابية بالتوافق بشأن مهلة محددة، سيتم بعدها المرور الدوري، والتعامل على الفور مع أي منفذ بيع- مثل تجار التجزئة والمحال التجارية لا يلتزم بإعلان أسعار السلع، أو يُغالي في أسعارها، وكذا من يقومُ باكتناز السلع، أو إخفائها عن المواطنين، مؤكداً أن الأجهزة لديها تكاليف بإغلاق منفذ البيع ومصادرة السلع التي يعرضها، وإعادة بيعها لصالح المواطنين؛ حيث سيتم منح مهلة محددة لتوفيق الأوضاع، تتحرك بعدها الأجهزة الرقابية لتنفيذ هذه التكاليف.

وأضاف مصطفى مدبولي أن الحكومة المصرية أعلنت أسعار عادلة للأرز- كسلعة استراتيجية- إلا أن البعض ما زال يخفي هذه السلعة، مؤكداً أنه لن يتم السماح بذلك، وأن الأجهزة الرقابية ستتعامل بحسم مع كل من يُخزن هذه السلعة وغيرها، ويخفيها عن المواطنين، خاصة أن الدولة لديها إحصاءات رسمية تُثبت أن إنتاجها من الأرز يكفي الاستهلاك المحلي ويزيد، مضيفاً: «نحن لن نرضى بأن يخسر التجار، ولكن لن نسمح بأن يُبالغ البعض في مكاسبه على حساب المواطنين».

ووجه رئيس الوزراء بالتنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية، واتحاد الغرف التجارية بشأن التسعير العادل للسلع، ثم إعلان قوائم الأسعار، ومراقبة كافة منافذ البيع، الكبيرة والصغيرة

من جانبه أشار وزير التموين والتجارة الداخلية المصري إلى أنه سيجتمع مع كل مديري المديرية على مستوى محافظات مصر؛ للتنسيق معهم بشأن تطبيق هذه القرارات، موضحاً أن إعلان الأسعار سيتم التأكيد من كون هذا السعر للسلعة عادلاً، أم به مُغالاة